

Distr.: General
17 September 2013
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ش) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية
أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

تقرير الأمين العام

إضافة**

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

إكوادور

* A/68/150.

** وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد إصدار التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

041013 011013 13-47821 (A)



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠١٣]

يعتبر دستور إكوادور السلام ونزع السلاح الشامل مبدئين من مبادئ القانون الدولي، ويرسخ مفهوم العيش الكريم ويمنح حقوقاً للطبيعة. وهذا التشريع المحلي، إلى جانب التزامات إكوادور المنبثقة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، جعلها منها بلداً ذا رسالة سلمية وإنسانية بارزة، يتصور فيها وجود عالم لا مكان فيه للأسلحة الدمار الشامل.

وتعتقد إكوادور أن القضايا التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين يجب أن تناقشها وتعالجها جميع الدول، وليس مجرد عدد قليل من الدول، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وقضت الجمعية العامة، في قرارها ٥٣/٦٧، بأن يقدم فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، آخذاً بعين الاعتبار آراء الدول الأعضاء ومتطلباتها. وترى إكوادور أن تلك التوصيات يجب أن تستند إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها (ولاية شانون).

وتعتقد إكوادور أن نزع السلاح النووي لا تزال مهمة لم تُنجز بعد، فبعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على دخول أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، فإنها لم تنفذ حتى الآن. لذلك، ترى إكوادور وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز أن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي هو الأولوية، كما أكدت ذلك المادة السادسة من المعاهدة والاتفاقات المنبثقة عن مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، ستواصل إكوادور احترام التزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي.

وللأسباب المذكورة أعلاه، تعتقد إكوادور أن من الأهمية بمكان أن تتناول أي معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية هذه المسألة من منظور نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومعنى ذلك أن المفاوضات بشأن المعاهدة ينبغي أن تعالج المخزونات

القائمة والإنتاج في المستقبل. وما من شك أن أي معاهدة لا تشمل سوى الإنتاج في المستقبل وتُستثنى منها المخزونات سيكون نطاقها ناقصاً.

وإكوادور على استعداد لدعم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما أنها تؤيد تأييداً تاماً المبادئ التي يركز عليها عدم الانتشار النووي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أي معاهدة من هذا النوع لن تغطي المخزونات القائمة من المواد الانشطارية. وفي ضوء ما سبق، تعتبر إكوادور أنه لا ينبغي، منذ البداية، أن تُسمى هذه المعاهدة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إذ أن هذا العنوان سيحدّد حينها من نطاق المعاهدة ومضمونها.

وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ٥٣/٦٧، فإن مهمة فريق الخبراء الحكوميين ليست هي التفاوض بل صياغة التوصيات. ومما يستتبع هذا الأمر أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد بشأن نزع السلاح النووي، لا يزال هو المحفل الوحيد للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. لذلك، ينبغي أن تجري هذه المفاوضات في المؤتمر. ومع ذلك، فإن وجود المؤتمر واستمراره لا يمكن ولا ينبغي أن يكون رهيناً بالمفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

وعلى نحو ما يتضح من الوثيقة CD/1864، فإن مسألة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ما هي إلا واحدة من المسائل العديدة المعلقة في المؤتمر وبرنامج نزع السلاح النووي. لهذه الغاية، يجب أيضاً النظر في الحاجة الملحة لبدء المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية واتفاقية للأسلحة النووية والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وبالنسبة للدول التي لا تملك أسلحة نووية، فإن تلك قضايا لا تقل أهمية عن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بل وقد تفوقها أهمية.

ويجب النظر في حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، الذي يشكّل الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب احترامه بشكل كامل خلال أي مناقشة أو عملية تفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.